جـغـرافـيـة تـنـظـيـم الـقـاعـدة!

القاعدة تنظيم يسعى إلى استغلال الفراغ السياسي والأمني من أجل تنشيط عملياته وتناسل خلاياه التنظيمية وكتائب الاستطلاع في المناطق المغلقة. إن البيئة السياسية والاجتماعية العربية تبدو مهيأة لصعود التيار الديني باستثناء القاعدة واحتمال اتخاذ دور الإسلام السياسي المعتدل في التغيير باعتباره تنظيما أيدلوجيا منظما يملأ الفراغ السياسي.

جاسم محمد

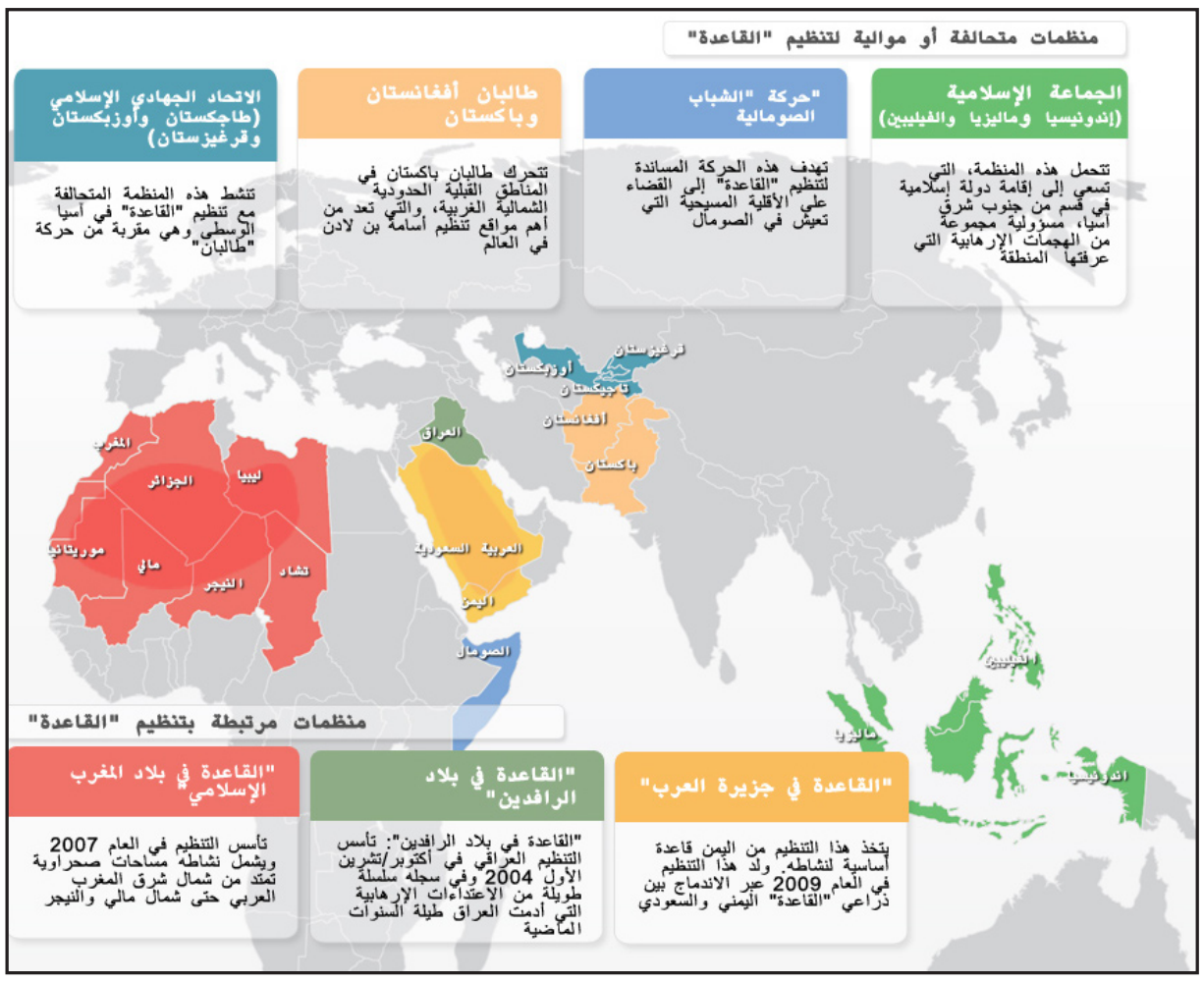

فرغم تراجع وضعف شبكة القاعدة تنظيميا لكنها كانت وما تزال نسبيا أكثر انتشارا أيدلوجيا لتتحول إلى أيدلوجية متطرفة توغل بقتل من يخالف فرض خلافته الإسلامية الافتراضية ليتحول إلى تنظيم يزيد من فرقة المذاهب الإسلامية ويحلل قتلها ويزيد من عداء الغرب للإسلام وللمسلمين وليتحول إلى مجموعات قتالية تقاتل بالوكالة عن القوات الأميركية/وهذا ما يمكن اعتباره انحرافا كبيرا في إستراتيجيته التأسيسية التي تبناها الجيل الأول من القاعدة. إن ظهور القاعدة في ربيع الثورات العربي على شكل جماعات أو خلايا صغيرة غير منظمة يعكس تراجع التنظيم. .القاعدة مابين أفغانستان وباكستان . وزيرستان . تجاور منطقة وزيرستان أفغانستان من جهتها الشمالية الغربية، وهي منطقة جبلية، وتعتبر جزءا من المناطق القبلية التي تديرها الحكومة الفيدرالية.أصبحت المنطقة جزءا من باكستان عام ١٩٤٧، مع التمتع بحكم شبه ذاتي بموجب اتفاق بين القبائل المحلية والحكومة ويقدر إجمالي سكان المنطقتين بنحو ١,٢ مليون،وشهدت وزيرستان اشد الضربات الجوية وخاصة طائرة بدون طيار/ عمليات درون، وكان تنظيم القاعدة يستغل هذه المنطقة ليس كمعسكرات فقط بل منطقة تمدد مابين البلدين مستفيدا من جغرافية المنطقة. هذه المنطقة كانت أيضا مجس وبارومتر العلاقات الأميركية الباكستانية التي كانت تخضع للتجاذبات ولم تكن قيادات القاعدة بعيدة عن تلك العلاقة.

تظل وزيرستان هي الحاضن ومصنع تفريخ للقاعدة، منذ انسحاب المقاتلين العرب من أفغانستان ومعهم مجموعات مقاتلة مختلفة. وفي السابع من ديسمبر ٢٠٠١ انتهت الحرب الأمريكية باحتلال الأمريكيين قندهار، وبهذا طويت صفحة القاعدة القديمة من الجيل الأول ليصبح دوره رمزيا أكثر من الميدان، ليبدأ جيل ثان للقاعدة و فروع محلية تشرف على تدريبها.

إن الصومال تمثل بيئة ملائمة لتدريب الإرهابيين، وتوفير ملاذ آمن لقياداتهم لسبب بسيط هو «عدم وجود سلطة فعالة تسيطر على كافة الصومال، بالإضافة إلى الحملة الأمنية لمطاردة القاعدة التي تنفذها أجهزة مكافحة الإرهاب في اليمن والعراق وأفغانستان، والضربات الجوية التي تعرضت لها هناك، والتي قتل خلالها عدد من قيادة ومقاتلي تنظيم القاعدة. وتفتقر الصومال إلى سلطة مركزية منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري العام ١٩٩١ وتشهد البلاد منذ عقود عدم استقرار سياسي وتدهورا أمنيا وخصوصا في مقديشو.يعود تأسيس حركة الشباب الصومالية إلى العام ٢٠٠٤، وقد ظلت الحركة توصف في البداية بأنها الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية حتى عام ٢٠٠٧ غير أن هزيمة المحاكم أمام مسلحي الحكومة الصومالية، كانت سببا وراء انشقاق حركة الشباب الصومالية عن المحاكم متهمة إياها بالتخلي عن "الجهاد في سبيل الله."

وكان تنظيم الشباب قد أعلن في عام ٢٠٠٩ ولاءه لتنظيم القاعدة في شريط مصور. وهناك، مخاوف إقليمية ودولية بشأن العلاقة بينها وبين فرع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وخاصة في اليمن، ويعتقد أيضا أن هناك من بين المقاتلين الأجانب في صفوف الشباب مقاتلين من أصول يمنية وأجانب في الصومال، لتقديم خبرات التدريب. تعتبر سواحل اليمن الممتدة قبالة القرن الإفريقي جغرافية طبيعية للامتداد مع الصومال حيث الحرب الدائرة بين حكومة شيخ شريف وشباب المجاهدين مما ييسر التنسيق وتبادل التدريب وتقنيات التسليح مابين التنظيمات.

كما أن الظروف السياسية لليمن قد عززت من تغلغل القاعدة في الفراغ الذي خلفته الدولة في عدة مناطق.يقول محللون صوماليون إن العلاقات التاريخية والجغرافية بين الصومال واليمن تحتم وجود هذه العلاقة ما بين المقاتلين في الصومال واليمن، أما خاصرة اليمن/ خليج عدن يمكن أن يكون معبرا للتنظيمات من وإلى اليمن. وقد أعلنت حركة الشباب الصومالية مرارا عزمها على إرسال مقاتلين إلى اليمن لمناصرة مقاتلي تنظيم القاعدة في اليمن والجزيرة العربية.وعقدت بريطانيا مؤتمرها حول الصومال في لندن في ٢٣ من فبراير/ شباط ٢٠١٢ بهدف مواجهة الخطر الذي تشكله قضية الصومال وتداعياتها الأمنية والسياسية على القرن الإفريقي والعالم بعد عشرين عاما من النسيان الأميركي/البريطاني للصومال منذ انهيار الحكم عام ١٩٩١. .

ظهر تنظيم القاعدة على الساحة السعودية لأول مرة في مايو عام ٢٠٠٣ بالمملكة بعد أن تبنى مسؤولية سلسلة من الهجمات المتزامنة استهدفت ثلاثة مجمعات سكنية يقطنها أجانب في الرياض.يمثل موقع اليمن الجغرافي ميزة إضافية، حيث يشترك مع السعودية في حدود طويلة تمتد لأكثر من ١٥٠٠ كلم، مما تصعب مراقبتها من الجانبين وتسهل عملية اختراقها لتنفيذ عمليات مسلحة في الأراضي السعودية ثم العودة إلي اليمن. و أعلن في يناير ٢٠٠٩ عن توحيد تنظيمي القاعدة في اليمن والسعودية تحت مسمى "القاعدة في الجزيرة العربية" وتحت إمرة أبوبصير اليمني ونائبه أبوسفيان الشهري. ساهمت الحملة التي تشنها الولايات المتحدة على معاقل القاعدة في باكستان وأفغانستان و العراق على تمدد القاعدة باتجاه اليمن. تعد اليمن بالنسبة للقاعدة مواقع إستراتيجية، فهي تمثل بيئة جغرافية وعرة تتميز بوجود جبال كما أن البيئة الديموغرافية لليمن تعد بيئة حاضنة من حيث قوة القبيلة و انتشار الفكر السلفي بالإضافة إلى انتشار السلاح.

إن فرع القاعدة في جزيرة العرب واليمن ظلت هي الأقرب إلى نمط تفكير بن لادن نظرا لأن الغالبية منهم تدربوا في معسكرات القاعدة في أفغانستان. ووصف الكاتب عرفات مدابش اليمن في إحدى مقالاته قائلا: "إن محافظة مأرب هي الند لوزيرستان وليست هناك طبعا فوارق كثيرة بين المنطقتين ربما باستثناء أن الناس في مأربستان يمضغون القات". أما مأرب والجوف وزنجبار ورداع وشبوة وغيرها مؤهلة لتكون حواضن للقاعدة بسبب الفقر وغياب الدولة.أما تنظيم أنصار الشريعة فقد ظهر مع تصاعد ثورة التغيير الشعبية في اليمن مطلع عام ٢٠١١، إن شعور تنظيم القاعدة بغياب تأثيره على القبيلة اليمنية دفعه إلى اللجوء إلى اعتماده العمل الشعبوي بدلا من العمل النخبوي الذي يتضمن الإعداد والتدريب والمبايعة لولي الأمر لتحبيب الناس بالشريعة في المناطق التي تسيطر عليها القاعدة مستفيدا من الفراغ السياسي ودور القبيلة في المجتمع وفي المؤسسة السياسية.

و يعتبر تنظيم القاعدة في اليمن هو الأخطر إقليميا وسط تراجع التنظيم المركزي للعمليات الفردية الأخيرة التي كانت تجير لتنظيم اليمن وليس للتنظيم المركزي ومنها تمكن عميل مزدوج مابين القاعدة والمخابرات المركزية خلال هذا الشهر مايس ٢٠١٢ حصوله على قنبلة أعدت لتفجير إحدى الطائرات الأميركية والتي كانت لا تحتوي على مواد معدنية ويصعب كشفها وتعتبر أكثر تطورا من تلك القنبلة التي فشل بتفجيرها المواطن النايجيري فاروق عبد المطلب في أعياد ميلاد ٢٠٠٩ على متن إحدى الطائرات الأميركية المتوجهة من أمستردام إلى ديترويت. ورغم الضجة الإعلامية التي أحدثتها الولايات المتحدة إعلاميا باستضافة عدد من المعنيين في شؤون الاستخبارات ومكافحة الإرهاب بينهم رئيس لجنة الاستخبارات في الكونغرس وعملاء سي أي إيه وكذلك خصصت كرستيان أمان بور برنامجها على " أل سي أن أن " لذلك الحدث، رغم أن العملية تبوب في خانة العمل الاستخباري المحدود أكثر من غيره. وقد وظفت الإدارة الأميركية العملية إعلاميا في ذكرى مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن، بهدف شحن الرأي العام الأميركي باتجاه مكافحة الإرهاب.

وجاء اختيار مدينة حطاط وجعار والمحافظات الجنوبية لنشاط القاعدة لتكون مصدر تهديد لباب المندب الذي يعتبر احد الممرات البحرية الإستراتيجية لحركة التجار العالمية. ورغم انتخاب عبد ربه هادي رئيسا جديداً لليمن وتشكيل حكومة وفاق وطني إلا أن الملف الأمني يمثل أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة والأصعب في وجه حكومة هادي الذي تم تنصيبه نهاية شهر شباط ٢٠١٢.رغم عمليات تحرير المناطق في أبين وانتصارات الجيش اليمني، لكن القاعدة بدأت منذ ثلاثة أسابيع بعمليات انسحاب تكتيكي لقادتها وبعض مجاميعها الفاعلة وإعادة انتشارها تدريجيا في شبوة ومأرب والبيضاء ولحج والمكلا،ووفقا لمصادر أمنية رفيعة من داخل اليمن رفضت الإفصاح عن هويتها، تؤكد تسلل خلايا من القاعدة إلى العاصمة صنعاء وتعز وعدن وتتوقع أن تحاول القاعدة تنفيذ عمليات نوعية في هذه المدن بهدف تشتيت تركيز الأمن والجيش، وتخفيف الضغط عن مجاميعها الكبيرة المتواجدة في مناطق مختلفة من أبين. المشكلة الأكبر التي تواجهها اليمن هي أن هناك تعبئة إعلامية واسعة لصالح القاعدة وتحرض الناس على الدولة "الجيش والأمن" باعتبار أنهم "يتلقون أوامرهم من أمريكا لقتل أبناء شعبهم المسلمين المجاهدين" تمهيدا لاحتلال اليمن.

أما اسم "جند الشام" في سوريا فقد برز كتنظيم مثيراً علامات استفهام وتساؤلات حول أهدافه وهيكليته وخصوصا بعد اشتباكات مخيم عين الحلوة في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥.لقد استطاع تنظيم القاعدة/ تنظيم بلاد الشام توظيف الجغرافية لصالحه مابين العراق وسوريا والتي كانت وما تزال معبرا من والى البلدين لتنظيم القاعدة، واستفاد تنظيم القاعدة في العراق من الجغرافية محليا أيضا عندما تمدد في المنطقة الغربية من محافظة الأنبار إلى ديالى والموصل وهذا ما سهل عليه إدارة معسكرات التدريب و الحركة والتنقل مستغلا التضاريس الصعبة للمنطقة وبعد الرقابة وهو ذات الأسلوب الذي اتبعه في دول تواجده الأخرى،و منها اليمن وباكستان وأفغانستان والصومال. ويرى بعض المراقبين ان احتمالات انهيار النظام السوري قد يوسع امتداد القاعدة مابين بلاد الشام والعراق، ويزيد من الفوضى، وهذا ماجعل بعض القادة السياسيين في العراق تغيير تصريحاتهم تجاه النظام في سوريا.لقد تعددت أنواع وأشكال العنف في العراق وسط شراكة سياسية بائسة أدخلت العراق في دوامة العنف والدمار، والفراغ السياسي والأمني كان ومايزال احد عوامل ذلك العنف، رغم رحيل القوات الأميركية العام الماضي ٢٠١١. إن مايحدث في العراق وأفغانستان واليمن والصومال هو ذات المشهد المستنسخ تشابهت فيه القوى والأطراف الداخلية والخارجية والعوامل، رغم اختلاف المكان.

في عيدها الستين .. الإخوان المسلمون من يوليو إلى يناير

فريدة النقاش

حين وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ توالت كتابات المفكرين الاشتراكيين تطالب بفتح ملف الفساد في القوات المسلحة للوقوف على أسباب الهزيمة، تلك الهزيمة التي فاقم من مرارتها ذلك الوهم الذي كان سائدا قبلها بسبب الدعاية الحكومية التي أكدت أن مصر تملك أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط، إضافة إلى الخطابات المتحدية التي اعتاد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر توجيهها لجماهير المصريين والعرب.

في ذلك الحين كتب المفكر الراحل «سعيد خيال» مقالا في جريدة الجمهورية يتهم فيه البورجوازية العسكرية التي كونت لنفسها مصالح ومرتكزات بأنها هي المسؤولة عن الهزيمة ولابد من محاسبتها. وبعد هذا المقال مباشرة فرضت السلطات رقابة على الصحافة، وجرى تعيين رقيب في كل صحيفة يقرأ كل الموضوعات بل يفتش عما قد يكون كامنا خلف السطور.

وقبل هزيمة يونيو بسنوات قليلة ولدى تأسيس الاتحاد الاشتراكي كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أخذ يحذر مما أسماه بالطبقة الجديدة، وكان نظام يوليو قد رفع حينذاك شعار تذويب الفوارق بين الطبقات مفترضا أنه قد صفى الطبقات القديمة نهائيا خاصة بعد موجتين من الإصلاح الزراعي والتأميم وقرار إشراك العمال في مجالس إدارة الشركات والحصول على نصيب سنوي من أرباحها.

ووقعت الهزيمة لتكشف للجميع أن النظام القديم كان قد بنى لنفسه دعائم قوية في أهم مؤسسات الدولة وهي القوات المسلحة التي كانت قد أشعلت الثورة وأسقطت الملكية عام ١٩٥٢ ثم خاضت معركة كبرى ضد الغرب حين أمم جمال عبد الناصر قناة السويس وحققت البلاد نصرا سياسيا هائلا بعد عدوان ١٩٥٦ الذي شنته إنكلترا وفرنسا وإسرائيل عليها.

واستفادت الطبقات القديمة لأوسع مدى من القيود التي فرضتها ثورة يوليو على الحريات السياسية حين اختارت نظام الحزب الواحد الذي نشأ في حضن السلطة، واستطاعت هذه الطبقات أن تفرغ الكثير من إنجازات الثورة الاجتماعية من مضامينها التقدمية في ظل صراع طبقي ضار لم يجد متنفسا فكريا صحيا في ظل سيادة أفكار «الإجماع» والكل في واحد» التي قام عليها الحزب، سواء كان «هيئة التحرير» أو «الاتحاد القومي» أو «الاتحاد الاشتراكي» حيث جرى قمع التعددية الموجودة في المجتمع، وهو القمع الذي استفاد من الشعبية الكاسحة التي حظيت بها قيادة جمال عبد الناصر.

ولما كانت جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها سنة ١٩٢٨ تعتبر نفسها هي جماعة المسلمين وترفض فكرة التعدد من حيث المبدأ فإنها بعد شهر عسل قصير مع ثورة يوليو التي استثنتها وحدها من قرار حل الأحزاب في يناير عام ١٩٥٣، ولكنها سرعان ما دخلت في صدام عنيف مع الثورة حول السلطة، ووصل بها الأمر إلى أن دبرت محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر وهو يلقي خطابا في ميدان المنشية بالإسكندرية، وباءت المحاولة بالفشل وجرت محاكمة المجرمين، وصدر قرار بحل الجماعة.

وبقرار الحل بدأ مسلسل جديد للصراع بين الثورة وجماعة الإخوان المسلمين إذ وقفت الجماعة- باسم الدين- ضد كل الإجراءات التقدمية والإنجازات الاجتماعية والوطنية لثورة يوليو، وأخذت تمارس نشاطها سراً على نطاق واسع على جبهتين، جبهة الفكر وانحازت في هذه الجبهة للرؤى والأفكار التقليدية السنية المحافظة، وعارضت كل النزعات المستنيرة والتقدمية التي تتطلع لإصلاح الفكر الديني، وجبهة التنظيم المسلح التي خرجت من تحت عباءته بعد ذلك المجموعات الجهادية المختلفة من «سيد قطب» أحد المؤسسين الفكريين والتنظيميين لهذه الجماعات وصولا إلى شكري مصطفى وعبد السلام فرج وبعد ذلك آل الزمر وخالد الإسلامبولي وعمر عبد الرحمن الذين قتلوا السادات وقاموا بالعدوان على ممتلكات المواطنين المسيحيين والسياح وقتل المفكر «فرج فودة» ومحاولة قتل نجيب محفوظ.

وحين منح الرئيس السادات هذه الجماعات قبلة الحياة ليستخدمهم في صراعه ضد اليسار الشيوعي والناصري في مطلع السبعينات ثم وقعت حرب ١٩٧٣ التي أطلقت فورة النفط، تحولت بلدان الخليج المحافظة دينيا إلى بنك مفتوح على مصراعيه دون حدود أو قيود لتمويل الجماعات الإسلامية بكل فصائلها، وهو ما تواكب مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أدت إلى تقليص إنفاق الدولة على الخدمات وانسحابها من الميدان الاجتماعي، ليحل الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية المختلفة محلها ويستثمروا الفقر المدقع لشرائح واسعة من المصريين لبناء قاعدة اجتماعية صلبة جرت أخونتها وهو ما انعكس بشكل واضح في نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية هذا العام.

وكانت النتيجة المنطقية للقيود الصارمة على الحريات السياسية عبر تاريخ يوليو كله - حتى بعد إدخال نظام التعددية الحزبية المقيدة في ظل الرئيس السادات عام ١٩٧٦- كانت هذه النتيجة هي إضعاف قوى المعارضة الديمقراطية يسارية وليبرالية بينما انفتح المجال العام أمام الإخوان المسلمين بحكم غزارة الأموال وسلطة الدين، وفساد التعليم التلقيني، والإعلام التجاري الاستهلاكي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية الطفيلية والوحشية.

وأنتج ذلك كله خللا فادحا في توازن القوى المجتمعية وعاد المشهد السياسي للاستقطاب بين قوتين رئيسيتين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تماما مثلما كان الحال بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، القوات المسلحة من جهة والإسلام السياسي في الجبهة الأخرى، وتبلورت قوة الجيش- تبلورت باعتباره مدافعا عن الدولة المدنية المصرية الحديثة في مواجهة النزوع القوي والمتسرع للإسلام السياسي لأخونة كل من الدولة والمجتمع التزاما ببرنامج يسمونه إسلاميا.

ورغم الأساس الطبقي العميق والواضح للسلطة الآن في المجتمع المصري، وحقيقة أن الفروق في السياسات الاجتماعية والاقتصادية بين برنامج الإخوان المسلمين وسياسات «مبارك» التي كان الجيش قد ساندها في الغالب الأعم هي فروق لا تذكر، رغم كل ذلك فإن الأولوية القصوى تبرز الآن في ميدان الدفاع عن الدولة المصرية ضد اختطافها من قبل الإخوان المسلمين وتنظيمهم العالمي وتحالفاتهم الإقليمية الخليجية، التي تستهدف حماية المصالح الأمريكية في المنطقة دون حماية حقوق الشعوب وبخاصة حق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستغلال وهو الحق الذي لا يلقى سوى تأييد خطابي وإنشائي.

والأهم من ذلك كله هو أن هذا المآل يتناقض كلية مع أهداف ثورة الشعب المصري في يناير التي اندلعت لاستكمال ثورة يوليو ١٩٥٢ من أجل «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية».

ونتذكر في هذا الصدد ما قاله كمال الهلباوي وهو المتحدث الرسمي السابق في الخارج باسم جماعة الإخوان المسلمين الذي استقال من الجماعة قائلا: «أنتم آخر من التحق بثورة ٢٥ يناير وأول من خرج منها».

كانت الدولة المدنية المصرية حصادا غاليا وعزيزا علينا لثورة ١٩١٩ ولثورة يوليو ١٩٥٢، وفي حين نحتفل بعيد يوليو الستين الآن بعد ثورة يناير التي سوف تتواصل لنستكملها، علينا أن نخوض نحن اليساريين والليبراليين معركة الدفاع عن الدولة المدنية بكل قوة حتى يكون بوسعنا أن نحقق أهداف ثورة يناير في مستقبل قريب بعد أن تنقشع الغمة وتنحسر سطوة كل من البورجوازية الدينية والبورجوازية العسكرية.

استغفال المواطن العراقي

يوسف علوان

كل يوم تثبت لنا الأحداث أن هناك فرقاً شاسعاً بين ما يقوله مسؤولونا وما نشهده على أرض الواقع، ولا نعلم لماذا هذا الإصرار من قبلهم على استغفالنا واعتقادهم أننا نصدّق ما يقولونه لنا؟

الشواهد كثيرة على عدم صدقهم، لكنهم مصرّون على رؤيتنا بهذه السذاجة التي تجعلهم يكررون علينا تبريراتهم لكل فصول فشلهم وفي كل المجالات. أولها في المجال الأمني، الذي أمسوا عاجزين عن معالجة ما يحدث من تفجيرات وأعمال إرهابية في كل محافظات العراق وفي يوم واحد.. ولا نرى لهم من جديد سوى تبريراتهم التي باتت سمجة وغير مقبولة، لجسامة الخسائر المادية والبشرية التي تحصدها هذه الأعمال التي باتت قواهم الأمنية عاجزة عن معالجة الخروقات المتكررة في كل مكان، وحتى الأمكنة التي تعتبر مغلقة أمنياً وتحيط بها مفارزهم ونقاط تفتيشهم و.. و.. ومع كل ذلك ما زالت تحدث الأعمال الإرهابية بالوقت الذين يرغبون فيه ويختاره هؤلاء القتلة الإرهابيون.

كذلك لا يغيب عن المواطن معاناته مع الكهرباء التي لم تشهد تحسناً يذكر، مثلما يدعيه مسؤولونا، رغم الوعود التي يطلقها المسؤولون عن هذا الملف بتحسن تجهيز الطاقة بعد كذا شهر أو كذا سنة، والمواطن يتلظى من حرارة هذا الصيف القائظ الذي صادف أيضا مع شهر الصيام وما يحتاج إليه المواطن الصائم من وجود طاقة كهربائية تخفف عنه حرارة الصيف وظمأ الصيام.

ورغم المبالغ الطائلة التي صرفت على حل هذه المشكلة غير أنه ليس هناك من تحسن، فقد بقي أمر توفير الطاقة الكهربائية بيد أصحاب المولدات الأهلية، الذين يوفرون أكثر ما توفره الوزارة من طاقة "أصحاب المولدات يوفرون ألفي ميغا واط، بينما وزارة الكهرباء توفر ١٥٠٠ ميغا واط فقط"، إلا أن ذلك مرتبط بمزاج صاحب المولدة وتفكيره، فهو منقذ الناس من درجات الحرارة لكن بالشكل الذي يعجبه أو يتماشى مع ما يريده أو يبغيه. فالناس راضخون لأصحاب المولدات وطلباتهم وأمزجتهم بعد أن تيقنوا أن وزارة الكهرباء لن تستطيع أن توفر لهم الكهرباء في هذا الصيف ولا حتى بعد عشرة أعوام. فأخبار الفساد في مشاريع الكهرباء كل يوم تتزايد وليست هناك قدرة في مجلس النواب على مساءلة المسؤولين عن هذا النشاط عن سبب فشلهم والأموال التي تصرف على المشاريع التي نسمع عنها فقط ولا نلمس لها أثراً.

أما أزمة السكن الخانقة التي يعيشها المواطن، التي كثيراً ما نسمع المسؤولين وتصريحاتهم التي لا تخرج عن التمني والأحلام ولا ترى على ارض الواقع شيئاً يذكر.. رغم مرور أكثر من ستة أعوام ما زالت المشاريع التي تقيمها الدولة لمعالجة هذه الأزمة –إن وجدت– فليست بحجم الأزمة التي تكبر كل سنة لأن قلة التخصيصات المالية التي يتم تخصيصها لمشاريع الإسكان لا تتناسب وحجم المشكلة الكبيرة. وفي تصريح لأحد المسؤولين: إن "مجموع الوحدات السكنية التي قامت ببنائها وزارة الإسكان والإعمار خلال السنوات السبع الماضية لا يتجاوز (١٤) ألف وحدة سكنية" وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية، وشركات عالمية، إلى حاجة العراق لـ ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعانيها، في وقت أكدت وزارة الإسكان فيه أن العراق يحتاج إلى مليونين ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة. وهناك إحصائية تشير إلى "أن ٦٠٪ من أبناء الشعب العراقي لا يمتلكون سكنا".

وبلغ سعر المتر المربع الواحد في بغداد بين مليون و ٥٠٠ ألف دينار إلى ٣ ملايين، وهذا يعني أن أي منزل صغير لايتجاوز المئة متر يكون سعره ما يقارب ١٥٠ مليوناً إلى ٢٠٠ مليون وهي أرقام خيالية يصعب على أغلب العوائل شراء وحدة سكنية بهذا السعر.

هذه بعض الأزمات التي يمر بها البلد، التي باتت كبيرة وخطرة، ما زال المسؤولون يقفون عاجزين عن حلها سوى بتصريحاتهم التي لا تمتّ للواقع بشيء. ومع علم هؤلاء المسؤولين أن تبريراتهم التي يقدمونها للمواطن لحل تلك الأزمات لا يصدق بها المواطن، لتكرار سماعها في كل مناسبة، إلا أنهم ما زالوا مصرين على استغفال المواطنين من خلال تبريراتهم التي يعلمون –هم– عدم صدقيتها!

فلماذا هذا الاستغفال المقصود للمواطن، الذي توقع أن تكون شعارات هؤلاء السياسيين التي رفعوها خلال حملاتهم الانتخابية بتوفير كل حاجات المواطن في حال فوزهم، وبعد فوزهم ووصولهم لسدة الحكم بات المواطن لا يسمع منهم سوى تبريرات.. وتبريرات لا يقتنع بها قائلها.. غير أنهم يستغفلون المواطن العادي ليعيد التصويت لهم في الانتخابات المقبلة على ما أعتقد!!